في استنتاجات «المُقدّر القومي الإسرائيلي» حيال إيران

انطوان شلحت

يحظى قسم الأبحاث في شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بمكانة «مُقدّر قومي»، إلى جانب كونه شبه محتكر لتفسير الواقع، من منظور الرؤية الأمنية طبعاً. وفي هذا الشأن تحديداً، كانت لهذا القسم في الماضي صولات وجولات، أثبتت، بغض النظر عن وقائعها وأعطالها، أن له القول الفصل، وأن علاقة التقاطع بين المؤسستين السياسية والأمنية في إسرائيل علاقة هيمنة لهذه الأخيرة على الأولى. وعلى أعتاب إحياء إسرائيل ذكرى إقامتها الـ74 غداً، جاءت الجولة الجديدة الدورية للقسم المذكور، التي تزامنت مع مستجدات إقليمية وعالمية كثيرة، على غرار الحرب في أوكرانيا، وعمليات المقاومة الفلسطينية، ومفاوضات فيينا في عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي الإيراني، وجديد التطورات في سورية ولبنان، فضلاً عن العلاقات مع مصر وتركيا والأردن، ومستقبل «اتفاقيات أبراهام» التطبيعية مع دول عربية، إلخ. بموجب توقعات «المُقدّر القومي الإسرائيلي» في ما يخصّ مفاوضات فيينا، فبالرغم من محاولات إسرائيل للدفع إلى عدم إعادة إحياء الاتفاق النووي مع طهران، فإن هذه الإعادة باتت على شفير حتمية ومسألة وقت ليس أكثر. ووفقاً لما يؤكّده، أُجّل توقيع الاتفاق النووي الجديد لأسباب سياسية، ذلك أن الأغلبية العظمى من القضايا حُلّت، وما يؤجّل التوقيع، موضوع العقوبات، وهناك حاجة إلى تنازلات من كلا الطرفين يعتقد أنه سيُصار إلى حلّها في نهاية المطاف. ولعل أبرز ما يهمّ إسرائيل في هذا الشأن، كيفية تأثير هذه الإعادة بجوهر ما تصفه بأنه الخطر الإيراني المتمثل بامتلاك سلاح نووي من جهة، وفي اتساع نفوذ نظام الملالي في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في ما باتت تعرف بدول الطوق الأول بالنسبة إلى إسرائيل، من جهة أخرى.

ما نطالعه من هذه التوقعات أن استخبارات إسرائيل تعتقد أن إعادة إحياء الاتفاق النووي ستشكل قيداً على تسريع وتيرة اندفاع إيران نحو امتلاك أسلحة نووية، لأنها بحاجة لأن تحصد ثمار الاتفاق في ما يرتبط بمسألة رفع العقوبات. وهذا القيد يخدم مصلحة إسرائيل، لا أقل من أطراف أخرى. كذلك إن «المقدّر القومي الإسرائيلي» يعتقد أن الاتفاق سيؤدي إلى الاعتدال، لأن الإيرانيين سيريدون استثمار الأرباح المرهونة به. بالتوازي مع ذلك، تشدّد التوقعات على أن إيران لن تتخلّى عن برنامجها النووي، ما يعني أن على إسرائيل أن تبقى في طليعة القوى التي تتصدّى لهذا البرنامج، من خلال الإجراءات الاستباقية أو الجهوزية للمواجهة في حال التزوّد بالسلاح النووي في المستقبل. وبحسب ما قال حرفياً: ينبغي ردع إيران، وفي الوقت عينه يجب «أن تكون لدينا القدرة على العمل ضدها عسكرياً». لعل ما يمكن استنتاجه من هذه التقييمات الجديدة، أن اختبار الاتفاق بين الدول العظمى وإيران، في حال توقيعه، سيجري وفقاً لنتائجه وما ستطبقه إيران في الفترة المقبلة. وما ينبغي أن نعيد التذكير به، أنه على الرغم من أن إيران تبدو، في الخطاب الإسرائيلي الرسمي، بمنزلة العدو الأول لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، والأكثر خطورةً بسبب برنامجها النووي، وهي سيرورة صارت إلى تعمّق أكثر فأكثر إبان ولايات حكومات نتنياهو المتعاقبة، فإنه حتى بعد توقيع الاتفاق السابق، الذي عارضه نتنياهو بكل حزم، ظهرت أصواتٌ استخباراتيةٌ مناقضة لتلك المعارضة، تبنت تقديراتٍ تؤكد أن إيران لن تخرقه في الشهور القريبة، كي لا تضر بتخفيف العقوبات عليها، ولذلك، سيُجمّد البرنامج النووي. كذلك تحيل التقييمات إلى أن إسرائيل ستستمر في ما تسميه «ردع طهران»، في جانب تجهيز نفسها للعمل ضدها عسكرياً؛ مع ضرورة استعادة أنه سبق لإسرائيل أن فحصت إمكان شنّ هجوم على إيران، لكنها تراجعت دائماً بسبب عدّة عوامل، في مقدمها احتمال حدوث شرخ مع واشنطن، والخوف من عدم جدواه الأكيدة، والتحسّب من أن يؤدّي إلى حرب صواريخ تحمل طاقة تدميرية كبيرة.

متى تبدأ الحرب العالمية الثالثة؟

عبد اللطيف السعدون

لم يكن هذا السؤال مطروحاً قبل نشوب الحرب في أوكرانيا، وكان يبدو مجرّد نبوءة متشائمة يتداولها كتّاب ومحللون بنظرون إلى العالم من وراء نظارات سوداء، كما لم يكن في أخيلة كثيرين من صنّاع السياسة أن يتطوّر أي من النزاعات المماثلة في العالم إلى حرب كونية قد تقضي على البشر والحجر معاً. وعندما روّج الباحث الاستراتيجي الأميركي وريتس مؤسسة ستراتفور المعروفة في عالم الاستخبارات، جورج فريدمان، في كتبه ما أسماه «سيناريو الحرب العالمية الثالثة»، التي حدّد لبدئها الساعة الخامسة مساء الرابع والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني عام 2050، رفض باحثون آخرون هذه الفكرة من الأساس، معتقدين أن العالم استطاع أن يتجاوز احتمال حصول حدثٍ مهول كهذا، بعدما تحقق نوع من السلام الكوني الشامل، وبعدما استطاع أقطاب السياسة الكبار كبح جماح الحروب الصغيرة الناشبة في هذه البقعة أو تلك من أن تتجاوز الحدود المرسومة لها، حتى لو استغرقت مدى زمنياً طويلاً. بني فريدمان نظريته تلك متوقعاً حدوث حرب عالمية على الفعل الذي تُحدثه العوامل الجيوسياسية في البيئة العالمية، وتأثير تلك على العلاقات الدولية في هذا القرن الذي بلغت فيه الحرب أياما وأشهراً، حتى تجاوزت شهرها الثالث بفعل المقاومة الأوكرانية وإمدادات السلاح الغربي المتسارعة والدعم الأميركي اللامحدود، وهذا ما جعل المخاوف تُساور بعض المحللين والأتراك، وبفعل العامل الجيوسياسي، سيشعرون بأنهم مهدّدون بالآثار المرعبة التي يمكن أن تُحدثها التكنولوجيا المعقّدة التي أصبح الأميركيون يمتلكونها، بخاصة في مجال المركبات الفضائية الأميركية، وقد اقتنعوا بأن الخروج من هذه الدائرة هو في شنّ حرب استباقية تطاول التفوق الأميركي قبل أن يبلغ مدىً أكبر.

وتستهدف الضربة الأولى المركبات الفضائية الأميركية، وعندها سيتحالف الأميركيون والبولنديون (في أوروبا) لمواجهة اليابانيين والأتراك في البحر والجو، وسوف تستدرج الحرب أطرافاً أخرى حتى يصعب الوصول إلى نهاية لها. هنا يكتشف العالم أن انتصار من ينتصر سوف لن يكون تاماً، وهزيمة من يهزم لن تكون تامة، وتدفع هذه الرؤية لدى صناع القرار في الدول المتناحرة إلى عقد مؤتمر يؤسّس لمرحلة سلام جديدة تنتج نوعاً من التوازن، تكون لأميركا فيه حقوق حصرية في عسكرة الفضاء، تحافظ من خلاله على تفوّقها وسيطرتها على العالم.

قد لا يتوافق هذا «السيناريو» مع ما دار في رأس الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وهو يطلق شرارةَ حربه في أوكرانيا التي بدأ أنها أوحى بها له الأميركيون على نحوٍ أو آخر، وقد يكون الهدف المواجهة ضد روسيا، سواء داخل أوكرانيا أو في دول أوروبا الشرقية.

تتحدث جميع الأحداث منذ عام 2014 عن هذا: إعادة هيكلة حلف الناتو، واعتماد برامج للتعزيز الاستراتيجي والتشغيلي للحلف، وبرامج التعاون العسكري واسعة النطاق مع أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد «الناتو» على توسيع وتعزيز شبكة الشراكات مع «شركاء مهمين»، من بينها دول محايدة (السويد وفنلندا) ودول في قضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي (أوكرانيا وجورجيا)، والأهم أن أوكرانيا حصلت على وضع شريك الحلف. وجاءت الزيارة الرفيعة قبل أيام لأول مسؤولين أميركيين إلى كييف منذ بدء روسيا عمليتها في 24 فبراير/شباط الماضي، وزيرا الخارجية أنتوني بلينكن والدفاع لويد أوستن، استمراراً لتحرّكات واشنطن في مواجهتها غير المباشرة «الحرب بالوكالة» ضد روسيا على الأراضي الأوكرانية.

وداب بايدن، في جولته قبل أسابيع وزيارته عاصمة «الناتو»، واجتماعه مع قادة مجموعة السبع، واللقاء بالحلفاء الأوروبيين، وانتقاله إلى بولندا، على تقديم أميركا أنها تتزعم موقف «العالم الحر» كما يسميه في المواجهة ضد روسيا. وحملت زيارة وزيري الدفاع والخارجية العاصمة الأوكرانية رسائل عديدة تتجاوز محاولة إظهار دعم لتقوية موقف الرئيس الأوكراني، زيلينسكي، بعد زيارة قادة أوروبيين، وإنما أيضاً استمرار التأكيد أن واشنطن واضحٌ، بعد مرور أكثر من ستين يوماً على المعارك في أوكرانيا، أن أميركا، على الرغم من تصريحاتها السابقة عن الحاجة إلى البحث عن حلول سياسية ودبلوماسية، لم تأخذ في الحسبان فقط احتمالية حدوث سيناريو عسكري، بل استعدّت أيضاً بنشاط لذلك، وعزّزت باستمرار خط المواجهة ضد روسيا، سواء داخل أوكرانيا أو في دول أوروبا الشرقية.

هذا: إعادة هيكلة حلف الناتو، واعتماد برامج للتعزيز الاستراتيجي والتشغيلي للحلف، وبرامج التعاون العسكري واسعة النطاق مع أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، اعتمد «الناتو» على توسيع وتعزيز شبكة الشراكات مع «شركاء مهمين»، من بينها دول محايدة (السويد وفنلندا) ودول في فضاء ما بعد الاتحاد السوفييتي (أوكرانيا وجورجيا)، والأهم أن أوكرانيا حصلت على وضع شريك الحلف. وجاءت الزيارة الرفيعة قبل أيام لأول مسؤولين أميركيين إلى كييف منذ بدء روسيا عمليتها في 24 فبراير/شباط الماضي، وزيرا الخارجية أنتوني بلينكن والدفاع لويد أوستن، استمراراً لتحرّكات واشنطن في مواجهتها غير المباشرة «الحرب بالوكالة» ضد روسيا على الأراضي الأوكرانية.

وداب بايدن، في جولته قبل أسابيع وزيارته عاصمة «الناتو»، واجتماعه مع قادة مجموعة السبع، واللقاء بالحلفاء الأوروبيين، وانتقاله إلى بولندا، على تقديم أميركا أنها تتزعم موقف «العالم الحر» كما يسميه في المواجهة ضد روسيا. وحملت زيارة وزيري الدفاع والخارجية العاصمة الأوكرانية رسائل عديدة تتجاوز محاولة إظهار دعم لتقوية موقف الرئيس الأوكراني، زيلينسكي، بعد زيارة قادة أوروبيين، وإنما أيضاً استمرار التأكيد أن واشنطن

هل تنقذ واشنطن أوكرانيا أم مصالحها؟

باسل الحاج جاسم

تقود التحالف ضد روسيا، وأنها تواصل دعمها العسكري الذي هو الدعم الحقيقي، والملاحظ أنه انتقل من الأسلحة الدفاعية إلى الهجومية.

وذكر بيان نشر على الموقع الإلكتروني للرئاسة الأوكرانية، بعد لقاء بلينكن وأوستين الرئيس زيلينسكي، أن المحادثات ناقشت المساعدة في مجال الدفاع، وتعزيز العقوبات المفروضة على روسيا، والدعم المالي لأوكرانيا والضمانات الأمنية. وأفاد البيان أن الولايات المتحدة قدّمت 3,4 مليارات دولار دعماً لقدرات الدفاع الأوكرانية، ما يمثل أكبر إسهام لتعزيزها.

لقد استفاد سعيد، في التأسيس لسلطاته الاستبدادية، من صمت الغرب، أو عدم مبالاته بما يجري في تونس، ومن حالة التدهور العارمة التي يعيش على إيقاعها المحيط الإقليمي لبلاده والذي يشهد تنامي الأنظمة الاستبدادية وتقويتها وانتصار الثورات المضادّة، ومن التحوّلات الإستراتيجية الكبرى التي يتوقع أن تُحدثها الحرب في أوكرانيا، وبدأت تجلياتها الكبرى تظهر في المنطقة العربية من خلال التقارب بين الأنظمة العربية المضادّة لثورات الربيع العربي، مع إيران وتركيا، والتطبيع العربي المتسارع مع إسرائيل، والانسحاب التدريجي لأميركا من لعب أدوار أساسية في المنطقة الدولة الديمقراطية، همّش الأحزاب السياسية وقضى على التعدّدية، وقمع الصحافة، ومنع التظاهر، وسن قوانين طوارئ تمنحه احتكاراً مطلقاً للسلطة، واختزل رأي الشعب في استشارة افتراضية عبر الإنترنت. ويجب انتظار أن يكشف لنا عن النسخة الجديدة من الدستور الذي يعكف على كتابته لتتضح جلياً معالم ديكتاتورية الجديدة، والتي لن تختلف كثيراً عن «جماهيرية» الدكتاتور الليبي السابق معمّر القذّافي، لأن ما يجمع بين الرجلين في السلوك والأفكار أكثر مما يفرّق بينهما.

لقد استفاد سعيد، في التأسيس لسلطاته الاستبدادية، من صمت الغرب، أو عدم مبالاته بما يجري في تونس، ومن حالة التدهور العارمة التي يعيش على إيقاعها المحيط الإقليمي لبلاده والذي يشهد تنامي الأنظمة الاستبدادية وتقويتها وانتصار الثورات المضادّة، ومن التحوّلات الإستراتيجية الكبرى التي يتوقع أن تُحدثها الحرب في أوكرانيا، وبدأت تجلياتها الكبرى تظهر في المنطقة العربية من خلال التقارب بين الأنظمة العربية المضادّة لثورات الربيع العربي، مع إيران وتركيا، والتطبيع العربي المتسارع مع إسرائيل، والانسحاب التدريجي لأميركا من لعب أدوار أساسية في المنطقة الدولة الديمقراطية، همّش الأحزاب السياسية وقضى على التعدّدية، وقمع الصحافة، ومنع التظاهر، وسن قوانين طوارئ تمنحه احتكاراً مطلقاً للسلطة، واختزل رأي الشعب في استشارة افتراضية عبر الإنترنت. ويجب انتظار أن يكشف لنا عن النسخة الجديدة من الدستور الذي يعكف على كتابته لتتضح جلياً معالم ديكتاتورية الجديدة، والتي لن تختلف كثيراً عن «جماهيرية» الدكتاتور الليبي السابق معمّر القذّافي، لأن ما يجمع بين الرجلين في السلوك والأفكار أكثر مما يفرّق بينهما.

لقد استفاد سعيد، في التأسيس لسلطاته الاستبدادية، من صمت الغرب، أو عدم مبالاته بما يجري في تونس، ومن حالة التدهور العارمة التي يعيش على إيقاعها المحيط الإقليمي لبلاده والذي يشهد تنامي الأنظمة

> ليست مجرّد معركة، بل حرب من أجل إعادة تأكيد الهيمنة الغربية على العالم

كاريكاتير — عماد حجاج

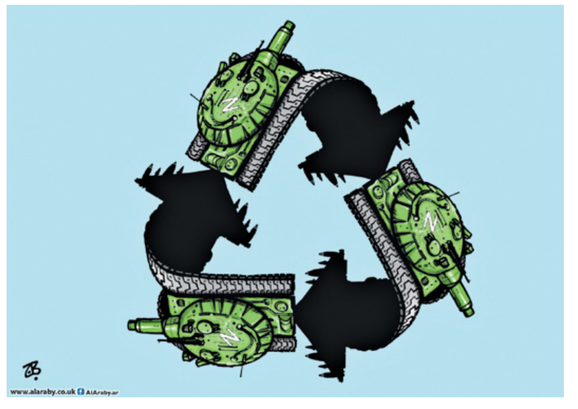

عندما ترحّل بريطانيا مهاجرين إلى رواندا

هدى الفاتح

تخيل أن تغامر بحياتك وتقطع البحر لتصل إلى الشواطئ الأوروبية، ثم تجول الحدود بين البلدان، وصولاً إلى بريطانيا، على أمل الحصول على فرص أفضل، لتكتشف، بعد وصولك، أنه لن يجرى استيعابك، ولا حتى النظر في ملفك، وأنه سوف يتم نقلك إلى رواندا الإفريقية، من أجل دراسة قضيتك والقرار بشأن مستقبلك مهاجراً. لم يعد هذا المشروع وحي خيال، واليوم تكتمل الترتيبات لدى لندن من أجل أخذ الواصلين الجدد من المهاجرين غير الشرعيين وإيصالهم إلى رواندا، كما جرى تخصيص ميزانية كبيرة لهذا الغرض، لكنها في أي حال أقل بكثير مما كان سيجرى إنفاقه في حال استيعاب هؤلاء المهاجرين في البلاد.

وجدت هذه الخطوة استنكاراً من منظمات حقوقية وناشطين في مجال اللاجئين، باعتبار أنها تمثل تنصّلاً من المسؤولية. وهنا من المهم التذكير أنها ليست المرة الأولى التي يسعى فيها الأوروبيون إلى التهرّب من مسؤولياتهم الأخلاقية التي تفرضها عليهم المعاهدات الإنسانية، فقد سبق أن استغلت بريطانيا بعدها النسبي عن الحدود الأوروبية من أجل الابتعاد عن كل خطط تقاسم المسؤولية، في وقت كانت فيه القارّة تعاني من أزمة لجوء غير مسبوقة، بسبب تدفق الملايين من البشر خلال العقد الماضي. كذلك تهربت دول أخرى عبر التشبث باتفاقية دبلن التي تجبر دولة الوصول الأولى على تحمّل مؤونة الواصلين.

وقد قاد هذا إلى حالة من انعدام التضامن الأوروبي، ومحاولة كل دولة الالتفاف على التزاماتها، خشية التكلفة العالية لاستقبال اللاجئين. شدّدت فرنسا، على سبيل المثال، مراقبة الحدود، على الرغم من تناقض ذلك مع معاهدة شنغن التي تكفل تجولاً حرّاً بين الحدود الأوروبية، ولم تكتف بذلك، بل كانت، من الجهة المقابلة، تغضّ الطرف، من حين إلى آخر، عن مجموعات المهاجرين التي تحاول التسلل إلى بريطانيا عبر أراضيها.

من جهة أخرى، أدركت دول الجنوب الأوروبي، كإسبانيا واليونان وإيطاليا، أن معاهدة دبلن تورّطها، لأن أغلب الواصلين غير الشرعيين إلى القارّة تكون هذه البلاد وجهتهم الأولى، وهذا يعني أن هذه الدول كانت تتكفل على العابرين، أو استضاف برحابة صدر 2,7 مليون لاجئ أوكراني، وفق آخر التقديرات، والسبب بالتأكيد هو ما جرى

المستهدفون هم الفاروق من العاسي الإنسانية (الأناضول)

الصاعدة والرافضة للأجانب، والتي تتذرّع بالتكلفة العالية والاقتصاد المتراجع من أجل رفض الاستمرار في سياسة الباب المفتوح التاريخية. وبالإضافة إلى التهرّب الداخلي ومحاولة كل دولة النأي بنفسها عن المشكلة، ما بين الجنوب الذي يجد نفسه في الواجهة بسبب الجغرافيا والشمال الغني، ظهرت في شرق أوروبا دول ذات توجه صريح، يقضي برفض التعاون في هذا الملف، سيما لو كان أولئك اللاجئون من «الشرق الأوسط» وأفريقيا، وهو ما يعبّر عنه بشكل صريح رئيس الوزراء المجري، فيكتور أوربان، الذي يتعامل مع قضية اللاجئين بوصفها تهديداً، متحدّثاً بلا مواربة عمّا يسميه «الغزو الإسلامي».

على مستوى الاتحاد الأوروبي، مؤسسة جامعة، عملت الدول الأوروبية على الاتفاق مع دول ممر رئيسة، كان أبرزها تركيا، لأجل إيجاد واقع بديل، يبقى بموجبه اللاجئون في دول ثالثة، تتكفل بهم ولا تجعلهم بحاجة إلى الوصول إلى أوروبا. تكسب أوروبا بهذا نقطتين، لأن كل هذه الإجراءات ليس الهدف منها الاقتصاد البحت، فمن المعلوم حاجة هذه البلدان إلى الطاقات الشابة، بالنظر إلى الأزمة التي تعيشها وما تعانيه المجتمعات هناك من شيخوخة. الهدف الأهم هو الحفاظ على ما يؤمن أوروبيون كثيرون بأنه هوية مشتركة. المثال الأوضح هنا هو تعامل الأوروبيين مع الأزمة الأوكرانية، ففي هذه الحالة لم يكن هناك أي تردّد في الاستقبال ولم يتحدّث أحد، إلا على استحياء، عن التبعات المالية لاستضافة الملايين من الفارّين من الحرب.

على صعيد التوجّه البريطاني الجديد، يعلم الجميع أن هذه الاستراتيجية لن يكون معنياً بها أي حال الواصلون الأوكرانيون أو أية جنسية «بيضاء» أخرى، وهو ما تفهمه من تعبيرات المسؤولين لها، حين يقولون إنها لن تشمل الجميع. وبولندا هي مثال آخر على حجم الازدواج في المعايير الإنسانية، فهذا البلد الذي ظل يرفض اللاجئين، ويبني الأسوار ويقطع الطريق على العابرين، أستضاف برحابة صدر 2,7 مليون لاجئ أوكراني، وفق آخر التقديرات، والسبب بالتأكيد هو ما جرى

> اختيار رواندا يعني أن الأمر لا يُقصد به البحث عن بلد شاسع، وهو يستضيف لاجئين أكثر مما تستضيف بريطانيا، ويمتاز بالكثافة السكانية

ذكره بعفوية من أكثر من جهة منذ بداية الحرب، «إن هؤلاء يشبهوننا وليسوا مثل القادمين من الشرق الأوسط». من أجل الدفاع عن موقفهم، والتأكيد على أن بلادهم ظلت تقوم بواجبها تجاه من يحتاجون للحماية والمساندة من جميع أنحاء العالم يذكّر البريطانيون بأنهم منحوا حق اللجوء السياسي لحوالي 25 ألف سوري، وهو عدد كبير بالطبع، لكنه لا يعني شيئاً إذا ما تذكّرنا أن عدد السوريين الذين فرّوا منذ بدء اندلاع الحرب فاق الستة ملايين نسمة، وأن دولة مجاورة باقتصاد متعثر كلبنان استضافت أكثر من مليوني لاجئ.

اختيار رواندا يعني أن الأمر لا يُقصد به البحث عن بلد شاسع، فهذا البلد الذي يستضيف بالفعل لاجئين أكثر مما تستضيف بريطانيا، على الأقل بخمس مرّات، يمتاز بالكثافة السكانية ولا ينقصه البشر. هذه المفارقة التي تقوم فيها دولة كبرى بتصدير لاجئين إلى دولة هي أقل منها قدرة تذكر بما سبق أن قامت به أستراليا التي وقعت اتفاقاً مشابهاً مع جزيرة ناورو الصغيرة التزمت فيه الأخيرة باستقبال اللاجئين الذين كانوا يسعون إلى الوصول بحراً إلى الشواطئ الأسترالية.

كانت التجربة الأسترالية مخيبة للآمال، بسبب أن عملية دراسة الملفات التي تكفلت بها سلطات الجزيرة استغرقت، في معظم الأحوال، عدداً من السنين، وقد أفادت الدراسات بأن اللاجئين المحتجزين عانى معظمهم، مع مرور الوقت، من اضطرابات نفسية متفاوتة الخطورة. كانت تلك التجربة غير مستساغة، لأن أستراليا، ومثلها كندا والولايات المتحدة وغيرهما، تختلف عن غيرها في أنها تأسست على يد مجموعات من المهاجرين، فكان يتوقع أن تكون أكثر تفهماً وانفتاحاً.

الواضح اليوم أن بريطانيا سوف تتبنّى التجربة الأسترالية، أما تصريح رئيس وزرائها، بوريس جونسون، بأن المستهدفين هم الواصلون بشكل غير قانوني، فهو يعني، في كلمات أخرى، أن المستهدفين هم الفارّون بأنفسهم من ويلات الحرب أو من المآسي الإنسانية، والذين لم يتوفر لهم الوقت الكافي لطرق الأبواب الشرعية أو التقديم للحصول على تأشيرة دخول.

(كاتب سوداني في لندن)

مجزرة التضامن... كل العالم معنا يا الله

ارنست خوري

كثيرون يعرفون العدد الإجمالي للمجازر المسجّلة باسم شركة الأسد للإبادة متعدّدة الجنسيات. منفذو الجرائم يعرفون الرقم، والنظام السوري، بصفته الرابطة الرسمية للقَتَلة، يملك السجل الكامل والمفصّل. الرعاة الكثر لهذا النظام، من روسيا وإيران وحزب الله، معطياتهم يصعب أن تخطئ. أما أجهزة الاستخبارات العالمية القوية، فالمؤكد أنها تعلم الكثير، لكن ليس بالضرورة أنها تدرك كل شيء. أدب السجون السورية المنشور قبل اندلاع الثورة السورية وخلال أحداثها وبعد انتهائها يزوّدنا بكمٍّ هائل من الأجواء والأحداث والمعلومات والنفسيات التي تحرّك تلك الآلة التي تحفر الحيرة عميقاً عندما يُراد تسميتها: هل تسمّى النظام؟ العصابة الإرهابية الحكومية؟ السلطة الفاشية؟ رابطة المجرمين؟

لا تسمية تعبّر عن شعور مشاهدة أيٍّ من المقاطع المصوّرة الـ27 التي توثق إعدام ثم حرق 41 رجلاً من أصل أكثر من 280 مدنياً في غضون 25 دقيقة في حي التضامن عند المدخل الجنوبي لدمشق ذات يوم من إبريل/ نيسان 2013. هي مجرّد عيّنة عن معنى أن يقع إنسانٌ تحت قبضة وحش أسدي. للأمانة، مستوى الفظاعة في سلوك مرتكبي المذبحة، أمجد يوسف ونجيب الحلبي، أقل بكثير مما تسجله قصص وشهادات كثيرة لما عرفته سورية قبل 2011 وبعده. إذاً، أين تكمن تحديداً «قيمة» ما نشرته وبثّته صحيفة الغارديان البريطانية، وقد استغرق صدور قرار الإشهار نقاشات مهنية وأخلاقية مستفيضة داخل إدارة التحرير؟

نشر التسجيلات الـ27 محاولة جديدة يجب ألا تكون يائسةً لتحريك المياه التي لا تزال راكدة، ما دامت الجغرافيا التي تركد فيها اسمها المنطقة العربية، أو العالم الثالث عموماً. أبطال تحريك المياه تلك صحافيون أجانب ومنشقّ سوري عن نظام الإبادة ومواطنة انتحلت صفة الابنة الوفية للبيئة الحاضنة لمجزرة التضامن ولكل المنابع الأسدية الأخرى. لا مجال لتزّعات طائفية في مسألة التسريب، فكلاهما علويان. نشر التسجيلات الـ27 محاولةً أخلاقية لإعادة إحياء خطٍّ أحمر رسمه ذات يوم بارك أوباما، ثم محاه باليد البيسرى نفسها التي خطه بها عام 2014، فقدّم رسمياً المسألة السورية هدية مجانية إلى فلاديمير بوتين في مقابل نكتةٍ سمجةٍ اسمها تسليم سورية مخزونها من الأسلحة الكيميائية التي قتلت الآلاف من دون تصوير ولا مشاهد دماء. ولا سبق صحافي كالذي سجلته «الغارديان» باسم فريق عملها المحترف قبل أيام.

نشر التسجيلات الـ27، وإن كان عملاً صحافياً بحتاً، فإنه أولاً وقبل أي شيء آخر، فعل أخلاقي. نشر مشاهد ما هو لاإنساني بهدف إنساني تماماً يقع في القلب من العمل الصحافي. إزعاج المشاهد ببثّ مشاهد مروّعة لجريمة بهذا الحجم يجدُر أن يكون له مفعول الصدمة الإيجابية لمن هو قريب أو بعيد، من رأي عام وحكّام وأصحاب سلطة وقدرة وقرار. في زمن القتل الروسي في أوكرانيا، كان يجب أن يتذكّر البشر، أو من لا يزال يعيش في داخلهم إنسان، أن القتلة يتشابهون، وأن لا فرق بين الضحايا أيضاً، بغضّ النظر عن دينهم ولون بشرتهم وعيونهم وثقافتهم وعدد تأشيرات الدخول المسجّلة على جواز سفرهم، وإن كانوا يملكون أصلاً جواز سفر. نشر التسجيلات الـ27 هو سؤال مطروح على من يتحمّسون لبقاء نظام بشار الأسد بحجّة السيادة والممانعة وكره أميركا، أو إعادة تأهيله وإعادة العضوية إليه في نادي المجتمع الدولي والنظام العربي الرسمي. هو سؤال موجّه إلى الوقحين ممن استقبلوا بشار الأسد ويصرّون على مشاركته في قمة الجزائر، ولأولئك الساعين إلى مصافحته سرّاً بحجة الواقعية السياسية وبشعارات محاولة إصلاحه وضرورات التعاون الأمني، وذلك كله بتعويذة «عفا الله عمّا مضى». وكأن شيئاً قد مضى أو انتهى بالفعل مع هذا النظام ومحور الشر الذي يرعاه ويحميه ويسيّر عمله. نشر التسجيلات الـ27 لمجزرة التضامن فعلٌ يجدر أن ينقل السوريين الضحايا من شعار «يا الله ما لنا غيرك يا الله»، إلى مرحلة جديدة، تتجاوز حدود سورية وتطاول كل القتلة في العالم. مرحلة قد يكون شعارها الأنسب شيء من نوع «يا الله كل العالم معنا يا الله».

ماذا يجمع الكويت بأوكرانيا؟

مروان قبلان

للوهلة الأولى، قد يبدو مستغربا محاولة إيجاد رابط بين الغزو العراقي للكويت في أغسطس/ آب 1990، والغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/ شباط 2022، فالحدثان ينتميان إلى حقبتين تاريخيتين مختلفتين. وقع الأول فيما كانت الحرب الباردة تطوي آخر صفحاتها. ووقع الثاني في حقبة عودة التنافس الدولي، وبروز بوادر «حرب باردة» جديدة. أسباب الصراع وأطرافه وجغرافيته تختلف أيضا في كلتا الحالتين، إلى درجة يصعب معها تصوّر إمكانية إجراء مقارنة بينهما. مع ذلك، إذا دقّقنا النظر نجد نقاط تماثل لافتة بين الحدثين. من ذلك، مثلاً، طريقة اتخاذ قرار العمل العسكري في إطار حلقة ضيقة جدا في نظام لا توجد فيه ضوابط فعلية على صانع القرار. وقد بدا ذلك واضحا في حالة غزو الكويت، كما في النقاش «المصطنع» الذي بثته وسائل إعلام الكرملين عشية الغزو الروسي لأوكرانيا، وبدا فيه الرئيس بوتين جالسا يستدعي أركان حكومته، كل بدوره، للإدلاء برأيه حول قرار جرى اتخاذه سلفا. لكن اللافت أكثر من ذلك مقدار الحسابات الخاطئة التي أجراها صنّاع القرار في الحالتين، فضلا عن مركزية العامل الأميركي فيهما. ففي حالة الكويت، اعتقد الرئيس صدّام حسين أن انتهاء الحرب الباردة ألغى أهم حافزٍ أميركي للتدخل، باعتبار أن أحد أهم أسباب اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الخليج هو منع الاتحاد السوفييتي من السيطرة على منابع النفط فيها، أما وقد هُزم الاتحاد السوفييتي، فلم يعد هناك ما يدفع واشنطن إلى التدخل، خصوصا أن النفط سوف يستمر في التدفق من دون عائق إلى الأسواق العالمية.

اختلف كثيرون في تفسير حيثيات الاجتماع بين من اعتبره رسالةً خاطئة وسوء تقدير من السفيرة ومن اعتبره فخّا نصبه الأميركيون للعراق الذي صار يقلق واشنطن بعد خروجه أقوى من حربه مع إيران وتهديداته بضرب إسرائيل «بالكيماوي المزدوج». وبغض النظر عن هذه التفاصيل، على أهميتها، جاءت النتائج عكس ما أراده العراق، فبدل أن يخرج من غزو الكويت أقوى، ويجد حلا لمشكلاته الاقتصادية، بضم إنتاج الكويت النفطي إلى إنتاجه، خرج العراق أضعف بعد تدمير آلته العسكرية وفرض حصار اقتصادي قاس عليه. بالمثل، جاءت حسابات الرئيس بوتين خاطئة كليا بشأن أوكرانيا، إذ بالغ بشأن قدرته على تفريق الصف الغربي من خلال استخدام الطاقة أداة ضغط رئيسة تبقي أوروبا بعيدةً عن الموقف الأميركي. كما استهان بقدرة الأوكرانيين على مقاومة غزو بلادهم. وبالغ بشأن قدرات جيشه على تحقيق الأهداف التي وضعها في بداية العملية العسكرية، وأساء كذلك تقدير عزم الأميركيين على استغلال «غلطته» في أوكرانيا لإذلاله وإضعافه. ماذا كانت النتائج؟ بدل منع أوكرانيا من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، خطت دول شمال أوروبا المحايدة (فنلندا والسويد) خطوات نحو الانضمام إلى الحلف. ويُتوقع، فوق ذلك، أن تسفر مغامرة أوكرانيا عن تحويل ألمانيا إلى قوة عسكرية أوروبية معتبرة في مواجهة روسيا. بالنتيجة، بدل أن تخرّج روسيا أقوى من غزو أوكرانيا، كما أراد لها بوتين، سوف تخرّج مُخيفة. وحتى لو تمكّنت من السيطرة على شرق أوكرانيا، وعلى كل سواحلها الجنوبية على البحر الأسود، فذلك لن يغير من حقيقة انكشاف ضعف روسيا أمام الغرب. ويذهب بعض المحللين، بمن فيهم روس، إلى التحذير من دخول روسيا في أزمة بنيوية تعمّقها الاضطرابات، شبيهة بأزمة 1917-1920، هذا إذا استبعدنا احتمال تحرّك المؤسسة العسكرية والأمنية التي جاءت ببوتين إلى الحكم ليعيد لروسيا احترامها على الساحة الدولية، قبل أن يرتكب خطأ القاتل غزو أوكرانيا. ربّ سائل يسأل: هل ترتكب الديمقراطيات أخطاء، أقلّ في السياسة الخارجية، أخذاً بالاعتبار نتائج الغزو الأميركي للعراق؟ سؤال مفتوح للنقاش.

خطاب السلطة في مصر لمعالجة الأزمات

عصام شعبان

تباينت ردود الأفعال على خطاب الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، في حفل إفطار الأسرة المصرية، الذي تناول عدة ملفات، تمثل تقدير موقف للمسار السياسي والاقتصادي في البلاد، وتحليلاً للأزمة من وجهة نظر السلطة، منذ 30 يونيو/ حزيران 2013، بما فيها من تحدّيات مكافحة الإرهاب وملفي الإصلاح الاقتصادي والسياسي، والعلاقات الخارجية والتعاون الإقليمي. وفي مجمله، يحلّق الخطاب فوق الطبقات، وينفي انحياز السلطة إلى تيار سياسي أو طبقة اجتماعية، ويهدف إلى تجديد الثقة بالسلطة نفسها، وإقرار الولاء لها، عدا عن أنه تضمن إيضاح إنجازاتها وتفرّد قدراتها على مواجهة التحدّيات في مقابل سلطات سابقة لم تكن جاهزة لتولي الحكم (الإخوان المسلمون) ومتنافسين آخرين ليسوا أحسن حالاً (أحمد شفيق وغيره)، بينما استطاع الحكم إنقاذ مصر من مسار دول الثورات التي انزلقت نحو مصائر خطرة، الحرب الأهلية وفشل الدولة وتفكّكها والإفلاس الاقتصادي، مع إقرار بأهمية الدعم العربي، المالي الخليجي للنظام، وصبر المجتمع وتحمّله أعباء الإصلاح الاقتصادي.

وعموماً، يمكن تلمّس قدر من التغير في بنية الخطاب ولغته مع ثبات للمنطلقات والمستهدفات، وتتمثل أوجه التغيير بمخاطبة الأطراف السياسية وقوى المجتمع المدني، ورجال الأعمال، وإعلان هيئات للحوار السياسي، والنظر في ملف السجناء، وعرض ملفات اقتصادية وسياسية تمثل أزمة، وذلك ساهم في إثارة النقاش، وخصوصاً في دوائر ما بقي من مجتمع السياسة، الذي جرت مخاطبته بشأن حجم المشكلات وجهود مؤسسات الحكم في مواجهتها، وما يستدعيه ذلك بوصفه موقفاً تالياً، من تعاون (وتكاتف) مكونات النظام (بما فيها المعارضة) للعمل الوطني، ومواجهة التحدّيات، وحملات التشكيك التي تستهدف زعزعة الثقة. بجانب هذا كله، حضرت سمات معتادة للخطاب، منها إبراز دور مؤسّسات الحكم وقدرتها، في مواجهة الأزمات، واعتبارها مركبة الصبغة، متراكمة ورثها النظام، وجاء لتفكيكها، وإنقاذ الدولة والمجتمع، من دون جهوزية لمواجهة الأزمات، القديم منها والمستحدَث، وتصحيح المسار، وتأكيد صحة التوجهات وسلامة المواقف!

وقد يشير الخطاب إلى أن لدى السلطة تقديرات لجوانب الأزمة التي يمرّ بها المجتمع المصري، وأمام احتمال استمرارها، ستنال من صورة النظام الذي تتآكل شعبيته جرّاء الأزمات المعيشية. لذا، جاء الخطاب وكأنه يحمل مصارحةً وكشفاً عن الحقائق، كمقدمة لمعالجة الشروخ التي باعدت بينه وبين فئات المجتمع. وفي الواقع، ليست الأزمة خافية، بما فيها من جوانب سياسية واقتصادية، وما تتركه من مظاهر اجتماعية.

وقد بدا من قراراتٍ اتخذت نهاية «الحفل» الذي غلف الاجتماعي بالسياسي، أن هناك عدة رسائل، يصدُر بشأنها متخذ القرار «التكليفات»، ومنها أن السلطة تبذل الجهد لحل المشكلات، ولا تتجاهل ممثلي قوى المجتمع، بل إنهم شركاء المصير، مجتمعون من مختلف الأطياف على المائدة نفسها، تحت سقف السلطة ورعايتها، وهي تجدّد العهد بالإصلاح والتغيير. وفي سبيل ذلك طرح الحوار، ووجهت رسائل تحمل توجيهاً ودعماً للدور الاقتصادي لرجال الأعمال، وسبقها وضع الحكومة استراتيجيةً لإشراك دور القطاع الخاص وتعظيمه، بعد شكوى بعضهم من منافسةٍ غير عادلة مع مؤسسات الدولة، وكذلك وجهت رسائل إلى الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، تركّزت على فتح نوافذ التعبير والحوار، وإعادة تشكيل لجنة العفو الرئاسي، وبحث ملف سجناء الرأي. وثالثاً خطاب إلى الفئات الشعبية، حول الحالة الاقتصادية، وشرح أبعادها، وهي حسب رؤية السلطة، نتاج أزماتٍ تفاقمت مع مرحلة اندلاع الثورة، والمرحلة الانتقالية، مروراً بانعكاسات اقتصادية لوباء كورونا والحرب الأوكرانية الروسية، وبالتالي ليست هيكلية، أو نتاج مشكلةٍ في ترتيب الأولويات، أو خطّي التوجهات والانحيازات الطبقية.

يمكن القول إن الخطاب تركز على أزمة المجتمع والدولة، وخصوصاً في بعدها الاقتصادي، وأن لا إمكانية للتجاوز، إلا بالتفاف القوى الاجتماعية حول السلطة التي ستحاور القوى السياسية والشبابية، أو ربما بصياغةٍ أخرى، ومستهدف أوضح، اتخاذ «القوى السياسية» مواقعها الدفاعية عن «الدولة» ومساندتها للعبور من الأزمة عبر تفاهمات.

أما عن ردود الأفعال في ما بقي من «مجتمع السياسة» المنهك والمفتّت، فقد تركز النقاش، أساساً، على الحريات وملف السجناء، بينما كان النقاش بشأن الملف الاقتصادي أقل. ويلحظ أن هناك أربعة اتجاهات: يتمثل الأول بإبداء ترحيب بالخطاب ومراهنة على تفكيك أزمة السجناء بشكل خاص، واعتبار الإفراج عن 41 سجيناً في عفو رئاسي يوجب التفاعل الإيجابي والشكر. ويمثل هذا الموقف شخوصاً في أحزاب وتكوينات سياسية معارضة، وآخرين استوعبتهم السلطة في أطرها، ضمن تغيرات في ظروف موضوعية وأخرى ذاتية دفعت بعضهم إلى الانتقال بين المواقع وتغيرات في المواقف. بينما أغلب الاتجاه الثاني لا يرفض الحوار، لكنه يُقابل الخطاب بتحفّظ، ويرى أن الوعود بالانفتاح والانفراجة السياسية قد سبق إعلانه، ولم تنتج ثمارها، وما زال هناك آلاف من السجناء في قضايا الرأي، منهم المحبوسون احتياطياً، ويعاد تدويرهم في قضايا جديدة، وتفكيك أزمة السجناء. والحوار، على أهميته، يقتضي خطوات واشتراطات، منها إلغاء سلسلة التشريعات والإجراءات المقيدة لحرية التعبير وممارسة العمل السياسي، وهي ما زالت رهن الاستخدام لضبط حركة المجتمع. وهذا الاتجاه يطالب بإطلاق سراح كل سجناء الرأي، وإحداث تغيرات حقيقية وتفكيك المعضلة السياسية والاقتصادية، ويتعامل مع الخطاب بحذر. وينطلق الاتجاه الثالث من رفض الحوار بشكل كامل، معتبراً أنه لا تغير في توجه مؤسسات الحكم، ولا يفكّك ما تطرحه الأزمة، ولا يعالج جوانبها، غير أنه لا إمكان للحوار مع النظام بناءً على قاعدة استبعاده فكرة السياسة واستحواذه على السلطة ومنع مشاركة كل الأطراف من العمل السياسي، واستمراره في موقعه السياسي مهيمناً، وقد انتزع السلطة، ويقنّن استدامة وجوده بكل السبل. وهناك اتجاه رابع من القوى المعادية للحريات والثورة بشكل مطلق، يتوجس من أي مساحة للحوار بين مؤسسات الحكم والقوى السياسية، ويعتبر الدعوة واستضافة شخصيات انتمت إلى صفوف ثورة يناير، وأعضاء من الأحزاب المعارضة، ولو إصلاحية، تشكل خطوة مقلقة، لأسباب عدّة، فالإفراج عن سجناء كانوا ناشطين سياسياً أو معارضين للحكم يؤثر بالاستقرار، والحوار مع الأحزاب قد يعطي مساحة للوجود غير ضرورية، ولو مستمدة من السلطة، ويؤثر مستقبلاً بتوزيع الأدوار، وينتقص من مكانتهم ومصالحهم، وقد ينعش السياسية، ويفكّك البنية المغلقة والمنضبطة المعتمدة على رجال السلطة الموثوق بولائهم. ويشبه بعض منهم لقاء الرئيس السيسي، تعبيراً عن التوجس، بحوادث تاريخية سابقة، كما حوارات جمال عبد الناصر وأنور السادات مع المعارضين، وحجز مواقع لهم، وهذه كلها مبالغاتٌ تدل على خوف مما أحرزته هذه الكتلة من مواقع تخشى خسارتها أو ليس لديها ما يؤهلها للبقاء فيها.

وفي كل الأحوال، ودرساً تاريخياً واجتماعياً، تدفع الأزمات المتشابكة والعميقة فئات المجتمع وطبقاته، بما فيها مكونات النظام إلى بحث سبل تفكيك الأزمات، وتفتح أبواب النقاشات السياسية، سواء داخل مكونات النظام وتحالفاته، أو داخل قوى المعارضة حال قدرتها على التنظم، وبناء تحالفات تجمعها. وذلك التفاعل، بين صفوف السلطة أو قوى سياسية، ليس منفصلاً عن سعي الفئات الاجتماعية المأزومة، وغير الممثلة سياسياً، للبحث عن سبل للتعبير عن أزمتها، وابتكار حلول ومخارج، سواء اتخذت أشكالاً فردية تجرّبها، أو قرّرت خوض تحرّكات جماعية، سيفرض الوضع الراهن البحث عن مخارج، خصوصاً في مجتمع اتسمت مشاركته بطابع جماهيري، تجسّدت في الساحات والميادين والمصانع. وعلى الرغم مما لحق بمكوناته من تفتت أو ضعف، ستترجم تفاعلات الأزمة في سيناريوهات مختلفة، ضمنها عودة السياسة.

(كاتب مصري)

> يمكن تلمّس قدر من التغير في بنية الخطاب ولغته مع ثبات للمنطلقات والمستهدفات
>
> ليست الأزمة في مصر خافية، بما فيها من جوانب سياسية واقتصادية، وما تتركه من مظاهر اجتماعية
>
> على الرغم مما لحق بمكونات المجتمع من تفتت أو ضعف، ستترجم تفاعلات الأزمة في سيناريوهات مختلفة، ضمنها عودة السياسة

مجتمعات ما بعد الحقيقة

يقظان التقي

لم يعرف الإنسان في العالم كراهيات جذرية كما يعرفها اليوم. كأنها نهاية لعصر الأفكار التعددية والتمازج، وصعود القيم الجديدة المتطرّفة. العالم يشهد صعود أيديولوجيات مصطنعة قائمة على رفض الآخر، وعلى قتل الآخر من نوع أشكال العنف التي تختزنها الحرب الأوكرانية، ونمو الأفكار القومية المتشدّدة. كأنها عودة إلى بداية آخر عقد من القرن الماضي الذي شهد إطلاق عبارة الكاتب الأميركي – الصربي، ستيف تيسش (1942 - 1996)، «ما بعد الحقيقة»، في الشؤون السياسية والثقافية. مصطلح تكرس مع الكاتب الأميركي رالف كيس (2004) في كتابه «عصر ما بعد الحقيقة» عن الصدق والخداع في الحياة المعاصرة والتحولات التي برزت في سلوك الأفراد والمجتمعات. ما سماه «سلوك التضليل العفوي». وما يسميه معجم أكسفورد «بناء الظروف التي تكتسب فيه الحقائق الموضوعية تأثيراً أقل في تشكيل الرأي العام، مقارنة بتأثير ما تفضله العواطف والقناعات الفردية، التي يجرى إيثارها على الحقائق العلمية».

شكلت الانتخابات الرئاسية في فرنسا حدثاً بحد ذاته. ليس بما يتعلق بمستقبل فرنسا وتماسك الساحة السياسية أو تفتتها، بل لأنها تشغل أسئلة المهتمين بالعملية السياسية في أوروبا مجتمعة، وتحتل فرنسا نقطة مركزية في الاتحاد الأوروبي، وعلى ضوء مسارات حرب أوكرانية على أرض أوروبية. ذلك أن صعود القوى اليسارية واليمينية المتطرّفة والتحالف الغريب لأحزاب المعارضة ضد الأحزاب التقليدية يشكل لحظة أوروبية حرجة جداً، مع صعود موجة شعبوية يخشى أن تتوسّع أكثر، ما يشكل اختراقاتٍ في مسار الديمقراطية الأوروبية. لحظة حرجة في وقتٍ تخوض فيه أوروبا مواجهة مفتوحة مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، وما يفتح «شرعية» الانتخابات المجربة على نحو أوسع، وتحقيق فيكتور أوربان انتصاراً في الانتخابات التشريعية المجربة أثار قلقاً سببه، وفق توصيف رئيس المفوضية الأوروبية، جان كلود يونكر، «انحراف عن مبادئ الاتحاد الأوروبي والمسّ بأسس دولة القانون، ونتيجة مقارباته المعادية لتوجهات بروكسل»، والأنظار تذهب مجدّداً إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية في فرنسا.

لم تعد المجتمعات الأوروبية في حالة واحدة، ولا الإنسان في حالة واحدة. صارت المجتمعات مثل كثبان الرمل «تنهار بسرعة وتتحوّل بسبب الرأسمالية والثورة التكنولوجية والصناعية الرابعة. ولذلك هناك ما تسمى اليوم المجتمعات «السائلة»، أو المجتمعات «السيائلة». لقد كانت الحقائق فيما مضى، وفق تعبير المفكر الليبي الراحل الصادق النيهوم (1937-1994) «تغتال تباعاً تحت لافتة الشعارات فيكسب القاموس كلمة، ويخسر الواقع حقيقة». هو الواقع الذي سماه أفلاطون (384 -428 ق .م) «الأكاذيب النبيلة».

ترتبط تصريحات المرشحين في لانتخابات الرئاسية الفرنسية بهذا المصطلح مع صعود اتجاهات متطرّفة وظاهرة أثارت قلقاً بشأن تغيير الإدراك العام للقضايا والأزمات، بما يتوافق مع مصالح الفئات المتطرّفة على حساب الأحزاب التقليدية. مواقف مرشّحة حزب التجمع الوطني ماري لوبان وبرنامجها الانتخابي يؤدّيان إلى خروج فرنسا من الاتحاد الأوروبي من دون مشروع سياسي، وإجراءات أعلنت عنها تؤدّي إلى تعطيل الوضع الاقتصادي في أوروبا من دون أي نتيجة كبيرة. ونرى حلفاء في فرنسا يؤيدون توجهات أوربان المشدّدة ضد المهاجرين، وهم مثله من الفئة غير المقتنعة بالرئيس الأوكراني، زيلينسكي. ويعكس ما شهدته الحملة الانتخابية الرئاسية الفرنسية تضاربا واضحا وتشتتا وتعبيرا عن أزمة الشباب الأوروبي. لذلك التحدي الفعلي هو ما بعد الانتخابات. والسؤال بشأن الغالبية في البرلمان المقبل، وحول نسبة الممتنعين عن التصويت، وكيفية التعامل معها، وهي نسبة ليست قليلة... هي الحزب الأساسي في فرنسا (28%) .

والتحدّي هو ما بعد الانتخابات إزاء الكم من مشاعر الرفض للنخب وتقديم الشباب الرأسمال المالي والملكية على الرأسمال الاجتماعي والثقافي، والانحدار في مستوى التعليم العالي في فرنسا مقارنة مع غيرها من الدول الأوروبية، وإعادة هيكلة الأولويات والإصلاحات وزيادة التقديمات الاجتماعية، وتزايد نسبة النساء التي يعلن عائلاتها أو يقمن بالواجب العائلي نحو 50%. ويبقى السؤال عن وجه أوروبا المستقبلي، إذ تنعدم ثقة المواطن البسيط بالطبيعة السياسية التي لم تعد قادرةً على تطبيق الديمقراطية وتحقيق الوعود الانتخابية. المثال التونسي ليس بعيداً كثيراً، حين يعمد الرئيس قيس سعيّد إلى المسّ بأسس دولة القانون، ويقيّد استقلال السلطة القضائية، ويضع اليد على وسائل الإعلام والتمنع عن المشاركة السياسية. ما نريد أن نقوله إن الفكر التقدمي الليبرالي ليس حتمية، وفكرة تكرار الزمن مع الفكر الرجعي على حد تعبير نيتشه (1848-1900) وماركس (1818-1883) ما تزال موجودة. والمبادئ التي قامت عليها التنويرية وحقائق أساسية من تطور الإنسان، ومن تعددية المجتمعات، ومن اختلاف الآراء. هذه الحقائق تنهار اليوم إلى درجة وصلت معها ظواهر التنكّر للديمقراطية كحتمية وسقوط النظرية التقدّمية مرة ثانية بعد الهزّة الاولى في الحرب العالمية، عندما اكتشف العالم هول الفظائع وإزهاق ملايين الأرواح، كأن الحرب الأوكرانية المستمرّة صارت وراء الطبقة المتوسطة في العالم التي أبدت متابعة في بدايات الأزمة. وعبرت الانتخابات الفرنسية عن تطوّر المشاعر ضد السياسة في جو أوروبي غامض، تضاف إليه مشكلة المهاجرين الإسلاميين والعرب، وتفاوت المستويات الثقافية، وتشابك اتجاهات الهجرة وعدم الانضباط في الحياة المدنية، علماً أن تأثير هذا الصوت مهم جداً في الانتخابات التشريعية المقبلة .

لا حقائق بدون وقائع ، هذه هي فلسفة جان بول سارتر (1905-1980) وسيمون دو بوفوار (1908-1986) وسواهما. وإذا كان الشك بالحقيقة فلسفيا في الماضي أو منهجيا، كما عند ديكارت (1596-1650) والغزالي (1917-1996)، فإنه صار اليوم توجّها إلى رفض الواقع نفسه، واختراع لواقع جديد قائم على الشعبوية والأكاذيب واختلاق وقائع جديدة، باعتبار أن ليس هناك حقيقة واحدة. لهذا فإن عنوان «مجتمعات ما بعد الحقيقة» يجسّده أولئك الشعوبيون في محاولة تغيير الوقائع خدمة لاغراض سياسية أو استهلاكية تطال حتى «سلة خبز العالم» على خلفية الحرب القائمة. وتطال التغييرات المناخية ومصير الأرض والأدوية والأمراض واللقاحات، وكل منجزات العولمة، فالعولمة نهضت بالإنسان من العصور القديمة، وإن كان الاستعمار فرض تحولاتها بالقوة.

أحزاب وجهات عدة كذبت على شعوبها من مسألة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (البريكست)، وأنها توفر على بريطانيا 350 مليون جنيه أسبوعيا وهذا غير صحيح... وبالعودة الى فيكتور أوربان من الشعبويين البارزين الذين يطرحون نظاماً غريباً تحت ما تسمّى «الديمقراطية اللاليبرالية»، وفرض ديكتاتوريته، فاستعمل المصطلح في غير معناه ذريعة للقول «إن الديمقراطية وراء مصاعب المجر والعالم»، وهذا غير صحيح، مناقضاً فكرة الديمقراطية الليبرالية نفسها وقواعدها .. هذا ما جسّده أيضاً شعبويا الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، الذي حارب الاتحاد الأوروبي، وكذب في حملاته الانتخابية في أمور كثيرة، منها أن «أوباما ليس أميركيا»، وتبين أن الادعاء خاطئ. قد تتمدّد الشعبوية الديكتاتورية إلى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أو سواه، والبحث يطول بين شعبوية يسارية وشعبوية يمينية، واتسعت أطرها لضرب الانفتاح الذي انبثق من عصر التنوير على مستوى الشعوب والأقليات الإثنية والدينية والسياسية.

يعيش العالم اليوم، ولأول مرة، من دون أفكار. العالم معزول من الأنظمة والأحزاب وفي غيتواته أو كانتوناته كما يحصل في إسرائيل التي تحاول أن تكون توسّعية مع المهاجرين الجدد الأوكرانيين، على حساب طمس حقيقة وجود شعب فلسطيني شامل على أرضه... كأنها عودة مضادّة إلى التقاء الشعوب على بعضها، والتواصلية الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية. .. عودة إلى ثلاثينات القرن الماضي التي تسببت بالحروب، وبتساقط البيئات السياسية والحزبية والدينية والاجتماعية.

(كاتب لبناني)

> لم تعد المجتمعات الأوروبية في حالة واحدة، ولا الإنسان في حالة واحدة. صارت المجتمعات مثل كثبان الرمل «تنهار بسرعة»
>
> عبرت الانتخابات الفرنسية عن تطوّر المشاعر ضد السياسة في جو أوروبي غامض، تضاف إليه مشكلة المهاجرين الإسلاميين والعرب
>
> البحث يطول بين شعبوية يسارية وشعبوية يمينية، واتسعت أطرها لضرب الانفتاح الذي انبثق من عصر التنوير على مستوى الشعوب والأقليات الإثنية والدينية والسياسية

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads